

تعميق الاستقرار في ليبيا: التغلب على التحديات
التي تواجه مشاركة الشباب في بناء السلام
هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إنّ التّحدّي الأكبر الذي تواجهه الشّابات اللّيبّيات هو استمرار انعدام الأمن والتّهديد بالعنف. إنّ العنف الجنسيّ والعنف القائم على التّوع الاجتماعيّ، بالإضافة إلى الآثار المتعلّقة بالنوع الاجتماعيّ للنّزاع والنّزوح الدّاخلّي والاعتماد على آليّات العدالة غير الرّسميّة والقيود المفروضة على التّنقل، يحرم الشّابات من فرص إسماع أصواتهنّ. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّهنّ يفتقرن إلى التّمثيل السّياسيّ الهادف - وفي كثير من الأحيان، عندما تدخل الشّابات اللّيبّيات السّياسة، يواجهنّ المزيد من العنف وردود الفعل الاجتماعيّة. كما أنّ القوانين التّمييزيّة والأعراف الاجتماعيّة التي تعيق حقوق المرأة يعرّض بعضها بعضاً. ومن جانب آخر، تتسبّب عدم المساواة في الحصول على التّدريب ورأس المال والدّعم الاجتماعيّ، في حرمان المرأة اللّيبية بانتظام من وظائف القطاع الخاصّ ذات الدّخل المرتفع، وغالبًا ما يتمّ حشرها في مهن تقليديّة في القطاع العامّ أو البيع بالتّجزئة. وعلى الرّغم من وجود العديد من الاستثناءات المهمّة، إلا أنّ الشّابات اللّيبّيات كثيرًا ما يتمّ استبعادهنّ من المشاركة في الحياة المدنيّة والاقتصاديّة في ليبيا نتيجة لهذه التّحدّيات المترابطة.

على هذا الأساس، يجب على الأمم المتّحدة والمجتمع الدّوليّ ضمان المشاركة الكاملة للشّابات ودعمهنّ في جميع البرامج السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وينبغي تقديم دعم متخصصّ للنساء التّازحات داخليًا ورجال الأعمال الذين يواجهون تحديّات فريدة. كما ينبغي على صانعي السّياسة اللّيبين دمج النساء في الأجهزة الحكوميّة الأمنيّة والتّشريعيّة والتّنفذيّة والقضائيّة على جميع المستويات، وأنّ يقدّموا خدمات متخصّصة للمرأة. ومن جانبه، يجب على المجتمع المدنيّ اللّيبّي تسليط الضّوء على قصص نجاح المرأة، وتدريب النساء على المهارات التّجارية والسّياسيّة، ودعم إنشاء إطار للحماية الاجتماعيّة، ومكافحة السّرديات الأبويّة، والضّغط على صانعي السّياسات لتنفيذ التّغييرات. وأخيرًا، يجب على الباحثين تقديم بيانات مصنّفة حسب الجنس والعمر حول العنف وعدم المساواة الاقتصاديّة والوصول إلى الخدمات الاجتماعيّة والأساسيّة بما في ذلك الصّحة والتّعليم وغيرها من القضايا التي تواجه الشّابات اللّيبّيات.

تواجه الشّابات اللّيبّيات اللّاتي يرغبن في المساهمة في بناء السّلام والعمليّات السّياسيّة وإعادة الإعمار الاقتصاديّ عقبات خطيرة، في الوقت الذي تشهد فيه ليبيا معاناة في ظلّ استمرار الصّراع السّياسيّ والاضطراب الاقتصاديّ وسط جائحة كورونا. كما أنّ تهميشهنّ يعيق آفاق السّلام المستدام وإعادة الإعمار، لاسيّما وأنّ التّسويات السّياسيّة التي لا تشمل جميع الفئات العمريّة من كلا الجنسين تميل إلى تقديم أداء أسوأ على المدى المتوسّط والطّويل¹ وعليه، تلخّص هذه الورقة بعض التّحدّيات التي تواجهها الشّابات اللّيبّيات وتقدّم توصيات لأصحاب المصلحة الدّوليين والوطنيّين والمحليّين. وقد استمدّت التّحدّيات والتّوصيات الموضّحة هنا مباشرة من سلسلة من المؤتمرات التي عقدت مع الشّابات اللّيبّيات وتلك التي قُمنّ هنّ بعقدّها. وقد تمّ تطويرها من خلال المزيد من البحث والاستشارات. (انظر الملحق أ).

ولا ينبغي تفسير حقيقة أنّ مشاركة الشّابات في عمليّات بناء السّلام اللّيبية تواجه عقبات على أنّها إنكار للأدوار المهمّة ومتعدّدة الأوجه التي تلعبها الشّابات بالفعل. بل على العكس من ذلك، تؤكّد هذه الحقيقة الحاجة إلى تمكين هؤلاء النساء. ذلك أنّ هؤلاء الشّابات، في جميع أنحاء ليبيا، وعلى الرّغم من التّحدّيات الخطيرة والمُهمّية في بعض الأحيان، يُشاركن بشكل متزايد في السّياسة من خلال التّصويت ونشاط المجتمع المدنيّ وتقلّد مناصب وزارية رفيعة المستوى. وهنّ أيضًا يتصدّرن الخطوط الأماميّة في مكافحة التّطرّف العنيف، ليس فقط من خلال قدراتهنّ التّقليديّة كأفراد من العائلة ولكن أيضًا كحارسات للمجتمع وكمقدّمات خدمات وكوسيطات في النّزاع. كما أنّهنّ يسعين، بنفس القدر الذي يسعى به الرّجال، إلى الحصول على فرص لتحسين حياتهنّ من خلال التّعليم والعمل، على الرّغم من أنّ التّحدّيات التي يواجهنها غالبًا ما تكون مرتبطة بالنوع الاجتماعيّ بشكل صارخ. وبالتالي، فإنّ تعداد هذه الورقة للعقبات التي تواجهها الشّابات في ليبيا لا يقدّمهنّ على أنّهن ضحايا ولكن بوصفهنّ فاعلات يواجهن تحديّات فريدة تتطلّب استجابات مصمّمة.

الوضع القائم والتحديات

انعدام الأمن الجسدي والحماية القانونية لضحايا العنف.

تواجه مشاركة الشباب في العمليات السياسية والاقتصادية الليبية تحديًا خبيثًا بشكل خاص يتمثل في التهديد الحقيقي والمتصور للعنف. إن التنوع الكبير في ليبيا يعني أن تجارب النساء في جميع أنحاء البلاد متغيرة للغاية. ومع ذلك، فإن الكثير من العنف يقع في أنماط يمكن تحديدها. وتواجه النساء اللاتي يشاركن في السياسة مخاطر عنف أكبر، بما في ذلك الاختطاف والاعتقال، وتزايد تعرّضهن لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.² وفي حين أن هناك قوانين معمول بها لحماية المرأة، فإنها غالبًا ما تواجه التمييز وعدم التصديق والمضايقة عند الإبلاغ عن الجرائم، أما إنفاذ القانون فهو غير متسق في أفضل أحواله.³

إن أشكال العنف التي تعرّض لها المرأة الليبية لا تعدّ ولا تحصى، بما في ذلك السرقة والاعتداء والعنف الأسري وغير ذلك. وتمثل النساء 51 بالمائة من النازحين الليبيين، ويواجهن مخاطر أكبر في الملاجئ ومخيمات النازحين بسبب الافتقار إلى الخصوصية والأماكن الآمنة والأمن الفعال والتحرر من التحرش.⁴⁻⁵ وقد تم استخدام الاعتداء الجنسي، وهو أكثر أشكال العنف إضرارًا بسبب آثاره على نفسية الضحية وسمعتها الاجتماعية، من قبل المقاتلين في الصراع المستمر في ليبيا.⁶ ولا شك أن كل شكل من أشكال العنف هذه يخلق عائقًا أمام النساء اللواتي يخرطن في المؤسسات والنشاطات العامة وبشكل رادعًا وعقابًا لهنّ في نفس الوقت.

وتواجه النساء اللواتي يتقدّمن ويبلغن عن حالات العنف تحديات أخرى. حيث يعتبر العنف الأسري والجنسي من المواضيع المحرّمة في ليبيا، ومن المرجح أن تتهم الضحية التي تبلغ عن جريمة جنسية بتلطيخ شرف أسرتها ومعاقبتها على "ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج" أكثر من محاكمة الجاني.^{7,8} أما الأجهزة الأمنية الرسمية، مثل الشرطة، فتتميز بانعدام الحساسية والوعي عند التعامل مع العنف ضد المرأة، وهي مشكلة تفاقمت بسبب انخفاض مشاركة الإناث في مثل

هذه المنظمات.⁹⁻¹⁰ ونتيجة لذلك، من المرجح أن تعتمد المرأة الليبية على آليات العدالة غير الرسمية لحلّ الجرائم العنيفة وذلك بمقدار الضعف مقارنة بالرجل.¹¹

ومما يضاعف من تحديات العنف القائم على النوع الاجتماعي وآليات العدالة غير الكافية، أن هناك عدد قليل من شبكات الدعم للنساء ضحايا العنف في ليبيا، لا سيما في المناطق الريفية أو الأقلّ تعليمًا. وفي الواقع، فإنّه في أجزاء كثيرة من ليبيا، يعتبر أيّ نوع من أنواع الفضاوات المخصصة للنساء فقط أمرًا مستهجنًا باعتبارها فضاوات غير تقليدية.¹² وبالإضافة إلى ذلك، يوفّر قانون العقوبات الليبي آلية لتبرئة مرتكبي جرائم الاغتصاب إذا تزوجوا الضحية (انظر الملحق ب). كما يؤدي غياب الدعم للمنظمات المتخصصة التي يقودها الناجون إلى استمرار عزل الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع ككل. وبالمثل، فإنّ عدم وجود بيانات مصنّفة حسب الجنس حول ضحايا النزاع والعنف القائم على النوع الاجتماعي من شأنه أن يمحو الأثر المرتبط بالنوع الاجتماعي الذي يخلفه النزاع على النساء.

إنّ الوضع الأمني، الذي تفاقم بسبب العوامل الاجتماعية والسياسية، يحدّ بشدّة من حرية المرأة الليبية في التنقل، ممّا يعيق بدوره قدرتها على المشاركة الكاملة في الحياة المدنية والاقتصادية في ليبيا. ذلك أنّ حرية التنقل ضرورية لقدرة الفرد على السعي وراء فرص كسب العيش، من التعليم إلى الوظائف. وفي ليبيا، هناك فجوة صارخة بين حرية التنقل التي تعيشها النساء والرجال. فوفقًا لاستطلاع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من المرجح أن النساء الليبيات لم يغادرن منازلهنّ بمفردهنّ بواقع أربع أضعاف مقارنة بالرجال الليبيين، وأربعة أضعاف فيما يتعلّق بعدم سفرهنّ بين المدن والأحياء بمفردهنّ، وثلاثة أضعاف فيما يتعلّق بعدم السفر خارج ليبيا بمفردهنّ، مقارنة بالرجال أيضًا.¹³ وفي حين أنّ القليل من المناطق المحلية في ليبيا لديها قواعد رسمية تحدّ من تنقل المرأة، فإنّ القاعدة الاجتماعية التي تنصّ على وجوب سفر المرأة مع مرافق رجل لا تزال قوية، خاصة في المجتمعات الريفية وبين السكّان الأقلّ تعليمًا.¹⁴

ونتيجة لذلك، تواجه النساء المهمّشات والمستبعدات بالفعل حواجز أكبر في الوصول إلى الموارد مثل ورش العمل التدريبية والتعليم العالي وآفاق العمل في المناطق الحضرية. كما أنه من الصعب على النساء المشاركة في جوانب أخرى من الحياة المدنية، مثل الاجتماعات المجتمعية التي يتم تحديد موعدها في وقت متأخر من الليل أو في الأماكن التي يصعب على النساء حضورها.¹⁵

نقص التمثيل السياسي

من المحتمل أن يُعزى عدم الاهتمام بمخاوف الشباب في ليبيا في جزء كبير منه إلى نقص التمثيل السياسي للمرأة على جميع مستويات الحكومة. ومع أنه يجب أن يكون لكل مجلس بلديّ مستشارة واحدة على الأقلّ بفضل القانون الليبيّ عدد 59 - رغم عدم انتخاب أو تعيين جميع المجالس البلدية - إلا أنّ ذلك أبعد ما يكون عن أن يكون كافيًا. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الشباب صعوبة أكبر في المشاركة في السياسة. وبشكل عامّ، تشكّل النساء 12 بالمائة فقط من أعضاء المجالس المحليّة، والأرقام صارخة بالمثل بالنسبة للمناصب التنفيذية وأجهزة الأمن المحليّة.¹⁶ وفي حين أنّ النساء اللّبيبات يصوّن بمعدلات مماثلة للرجال، إلا أنّ معدّل النساء اللّاتي من المرجّح أن يصرّحن أنّهنّ شاركن في أيّ اجتماع عامّ على الإطلاق هو بمقدار النّصف.¹⁷

هناك عدّة عوامل متداخلة تساهم في تدني مستوى تمثيل المرأة ومشاركتها في الهيئات المدنية. أحدها هو التهديد بالعنف الذي تعرّض له الشخصيات النسائية العامّة التي تهدّد هياكل السلطة التي يسيطر عليها الذكور، مثل الاغتيالات البارزة واختطاف سلوى بوقعيقيص وانتصار الحصادي وفريجة البركاوي وسهام سرفيو.¹⁸⁻¹⁹ وثانيًا، أنّ النساء اللّواتي يرغبن في الانخراط في السياسة في ليبيا عليهنّ أن يقاوموا ثقافة التهميش التي لا تتجاوز فيها الأدوار المتوقّعة للمرأة في المجتمع مستوى الخطاب السياسي.²⁰ وثالثًا، أنه يُنظر إلى النساء اللّاتي يفزرن الترشّح لمنصب ما على أنّهن أقلّ أهليّة وخبرة من المرشّحين الذكور. وهو ما يخلق، بالطبع، حلقة ردود فعل إيجابية حيث تحرم النساء اللّاتي يفتقرن إلى الخبرة السياسيّة من

فرصة اكتسابها. وأخيرًا، غالبًا ما لا ترى المرأة اللّبيّة اللّيات واضحة للدّخول في السياسة. وهناك أمثلة قليلة للسياسيات النّاجحات اللّاتي يمكن محاكاة تجاربهنّ، وهياكل دعم غير كافية لتحديد النّشاطات الشّبابية وتعزيز نشاطهنّ.²¹

إنّ عدم مشاركة المرأة في العمليّات السياسيّة اللّبيّة هو أكثر من مجرد قضية تمثيل، بل هو عائق عمليّ أمام تحقيق تقدّم ملموس. حيث أظهرت الأبحاث أنّ مشاركة النساء في اللّيات منع النّزاعات وحلّها، يقلّص من احتمال فشلها بنسبة 64 بالمائة، ويعزّز احتمال استمرارها بنسبة 35 بالمائة لمدة 15 عامًا على الأقلّ، زيادة على تعزيزها الانتعاش الاقتصاديّ بعد الصّراع.²²

رد الفعل الاجتماعيّ إزاء النساء البارزات

يعوق مشاركة الشباب اللّبيّات في بناء السّلام، وفرصها السياسيّة، وفرص كسب عيشها ردّ الفعل الاجتماعيّ الشّديد الذي غالبًا ما يعيق النساء اللّبيات البارزات.²³ حيث يتمّ توجيه التّهديدات والمضايقات إلى النساء اللّواتي يغامرن بما يتجاوز أدوار النوع الاجتماعيّ التّقليديّة، وذلك بشكل مباشر ولكن خاصّة عبر الإنترنت، حيث يمكن للمتحرّشين الاختباء وراء حسابات مزيفة وإخفاء هويّاتهم. وغالبًا ما يكون الازدراء الاجتماعيّ الموجه إلى المبادرات التي تديرها النساء شديداً بما يكفي لردع النساء الأخريات عن المشاركة على الإطلاق.²⁴

وبما أنّ وسائل التّواصل الاجتماعيّ هي إحدى الطّرق القليلة التي يمكن للمرأة اللّبيّة أن تتواصل بها بأمان وتشارك بها قصصها، فإنّ المضايقات التي تواجهها النّاشطات ورائدات الأعمال والقائدات على وسائل التّواصل الاجتماعيّ مثيرة للقلق بشكل خاص. وقد أفاد نشطاء لّبيّون أنّ العديد من النساء يخشين التّشر على الإنترنت بسبب التّمر والاهتمام غير المرغوب فيه الذي يتلقّينه.²⁵ ومع ذلك، لا يزال الانتشار المتزايد لوسائل التّواصل الاجتماعيّ أحد أكثر الأدوات الواعدة للمجتمع المدنيّ والآخريّن لتحدّي الصّور التّمطيّة حول قدرات الشّباب وتأثيرهنّ المحتمل.

نقص الوعي بالحقوق والفرص.

المعرفة بحقوق المرأة في السياسة والأعمال والمنزل أداة أساسية لتمكين المرأة الليبية.

عدم المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية.

يساهم التهميش الاقتصادي المستمر للمرأة في ليبيا في تفاقم التحدّيات الأخرى التي تواجهها الشابات. ذلك أنّ 64 بالمائة من اللبيبات لا يشغلن وظائف، و20 بالمائة منهنّ فقط يصفن أنفسهنّ بـ "العاملات بشكل كامل".³¹ وبحسب البنك الدوليّ، فإنّ نسبة المشاركة في القوى العاملة بين النساء اللبيبات فوق 15 سنة هي 28 بالمائة مقابل 79 بالمائة بين الرجال اللبيين.³² وإضافة إلى ذلك، تعمل أكثر من نصف النساء العاملات في القطاعات النسائية التمهيدية للتعليم والصحة، مقارنة بـ 7 بالمائة من الرجال العاملين.³³ في القطاع الخاصّ، الذي لا يزال صغيراً نسبياً في ليبيا من حيث نسبة مساهمته في إجماليّ التوظيف، فإنّ النساء ممثّلات تمثيلاً ناقصاً، ويقلّ احتمال أن يصبحن رائدات أعمال أو يعملن في وظائف عالية الأجر في قطاع النفط.³⁴

من ناحية أخرى، فإنّ النساء اللبيبات حين يتمكّن من العثور على وظائف في القطاع الخاصّ، فإنّهنّ غالباً ما يُبلغن عن تعرّضهن للتمييز في مكان العمل، بدءاً من تجاهلهنّ في الاجتماعات أو دعوتهنّ إليها وصولاً إلى تجاوز ترقيةهنّ لصالح زميل في العمل من الذكور. وتقلّ احتماليّة تقلّد النساء اللبيبات للوظائف الإداريّة بنسبة 15 بالمائة مقارنة بالرجال.³⁵⁻³⁶ فضلاً عن ذلك، تواجه النساء العاملات لحسابهنّ الخاصّ مجموعة من التحدّيات، تتراوح من نقص الدّعم والتشجيع من أسرهنّ، مروراً بعدم كفاية رأس المال المتاح، ووصولاً إلى التحرّش والتمييز في السّوق.³⁷

في جانب آخر، لا يزال النّظام الأبويّ سائداً إلى حدّ كبير في ليبيا، كما هو الحال على الصّعيد العالميّ. فغالباً ما يُتوقّع من المرأة أن تلتزم بأدوار تقليديّة معيّنة، مثل ربّة منزل أو ممرّضة أو معلّمة. ولا ينعكس هذا في الحياة المنزليّة فحسب، حيث تقلّ احتماليّة تعليم الفتيات كميّة قيادة السيّارة، على سبيل المثال، ولكن أيضاً في المدارس الابتدائيّة،

يتمثّل أحد العوائق المستمرّة أمام زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة في الافتقار إلى الوعي بالحقوق والفرص المتاحة للمرأة الليبية. وبالطّبع، فإنّ بعض هذه العوائق متشابكة مع التّطبيق غير المكثف للقوانين القائمة، لكنّ البعض الآخر يرجع إلى الجهل بالخيارات والموارد القائمة التي يمكن معالجتها من خلال برامج التّدريب ومبادرات التّوعية للشابات اللبيبات، خاصّة إذا كانت المؤسسات الحكوميّة مفوّضة بإثبات حقوق المرأة ودعمها على جميع المستويات.

وعلى سبيل المثال، يضمن قانون العمل الليبيّ للمرأة عدم التّعريض للتمييز، والحقّ في إجازة الأمومة، والحقّ في العمل دون تمييز في الأجر.²⁶ ومن المؤكّد أنّ المعايير الثقافيّة المحافظة والافتقار إلى الإنفاذ يحدّان من القيمة العمليّة لهذه القوانين، لكن لا أحد يستطيع أن يدافع عن تنفيذ قانون لا يعرف بوجوده حتّى.²⁷

من جانب آخر، توجد فجوة كبيرة أخرى في توافر المعلومات العمليّة لإدارة الأعمال التجاريّة. حيث تفتقر المرأة الليبية بشكل غير متناسب إلى المعرفة بالتفاصيل الفنيّة لبدء عمل تجاريّ (خاصّة في الاقتصاد الرّسمي)، وتسويق المنتجات وتسليمها، والتّفاوض على الرّواتب، وتعلّم الأنظمة ومواكبتها، خاصّة تلك المتعلّقة بالتّسجيل والحماية الاجتماعيّة.²⁸ ثمّ إنّ تعليم الفتيات، والمسارات التّعليميّة التي غالباً ما يتمّ تنسيب الشابات إليها، تعلّم القليل من هذه المهارات اللّازمة للنّجاح في القطاع الخاصّ.

وفي حالات أخرى، توجد خدمات تستهدف النساء – مثل ورشة عمل لرائدات الأعمال أو خطّ ساخن للتّاجيات من العنف القائم على التّوع الاجتماعيّ – ولكنها لا تُستخدم على نطاق واسع، سواء بسبب الجهل أو الخوف من ردّ الفعل الاجتماعيّ.²⁹ وبالفعل، فإنّه في ليبيا، حيث فكرة الخطوط الهاتفيّة الساخنة بشكل عامّ جديدة نسبياً، يشعر الكثير من النّاس بعدم الارتياح عند مناقشة مثل هذه القضية الحسّاسة عبر أحد تلك الخطوط. ويعدّ العنف المنزليّ قضية معقّدة بشكل خاصّ؛ ليس لأنّه موضوع "محزّم" في ليبيا فحسب، بل لأنّ العديد من النّساء لا يعترفن به على أنّه عنف.³⁰ وعليه تعتبر

حيث نادرًا ما تصوّر الكتب المدرسيّة النساء
العاملات في مهن غير تقليديّة.³⁸

وكنتيجة لهذه التناقضات، يتمّ استبعاد النساء
الليبيّات بشكل غير متناسب من فرص تحسين سبل
عيشهنّ. ومن غير المرجّح أن يكون الانتعاش
الاقتصاديّ لما بعد الصّراع والذي يطيل عمر عدم
المساواة، انتعاشا مستقرًا أو دائما في السّنوات
المقبلة. وإلى جانب التّحدّيات التي أثّرت بالفعل،
من الأمان إلى الوعي، يجب على النساء الليبيّات
الرّاغبات في العمل التّعلّب على الصّور التّمطيّة
التّقيديّة، والتّمييز في مكان العمل، والضعف
الأسريّ، ومحدوديّة حرّية الحركة والتّنقل.

التّوصيات

بالنسبة للدّول الأعضاء في الأمم المتّحدة، والأمم
المتّحدة، والمجتمع الدّوليّ:

- ضمان المشاركة الفعّالة الكاملة وتمثيل
الشّابات في عمليّة السّلام. ذلك أنّ النساء
قد لعبن منذ فترة طويلة أدوارًا رئيسيّة في
الوساطة لحلّ النزاعات وفي المجتمع
المدنيّ في ليبيا ويقدّمن تجارب ووجهات
نظر فريدة.

- التأكّد من أنّ البرامج المدعومة تمثل
أصوات الشّابات واحتياجاتهنّ وأنّ التّعافي
الاقتصاديّ الذي يراعي فوارق التّووع
الاجتماعيّ يحتلّ الأولويّة. ذلك أنّ العديد
من البرامج الحاليّة تركّز على بناء القدرات
وتحسين الاستقرار على حساب الشّموليّة،
في حين أنّ التّهج الأكثر شموليّة يمكن أن
يحقّق كلا الهدفين. ثمّ لا ينبغي كذلك
التّعامل مع مشاركة المرأة كفكرة مُلحقة أو
هدف طموح، بل يجب تفويضها منذ بداية
أيّ مشروع مدعوم.

- تقديم دعم متخصص للنساء اللّواتي
يواجهن تحديّات فريدة. حيث يجب على
البرامج أن تتعرّف على وتتكيّف مع أبعاد
التّووع الاجتماعيّ والأبعاد العمريّة للقضايا
مثل قضايا سلامة التّازحين، والفضاءات

المدنيّة، ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة،
وفرص كسب العيش. وعلى سبيل المثال،
يجب أن تقدّم البرامج دعمًا لغويًا تكميليًا
عند الصّورة، وأن توفّر تدريبًا على الوعي
بقضايا التّووع الاجتماعيّ للقائمين
بالمرافقة والإرشاد.

- تحديد وتقديم الدّعم للبرامج الليبيّة التي
تعمل على توسيع نطاق تمكين المرأة.
ذلك أنّ التّكنولوجيا، مثل أدوات التّعلّم
الإلكترونيّ، قد وفّرت وسائل للنساء اللّاتي
قد يواجهن عنقًا أو قيودًا على الحركة
للوصول إلى الموارد غير المتوفّرة. ولذلك،
على البرامج التي تستهدف النساء أن
تقودها النساء، كوسيلة لتوسيع نطاق
وصولهنّ ولتقديم أمثلة وخبرات للقيادات
النّسائيّة.

- إشراك الجهات الفاعلة المحليّة، خاصّة
بالنسبة للمشاريع التي قد تتحدّى الأعراف
الاجتماعيّة. ذلك أنّ مفتاح الفوز بالقبول
الاجتماعيّ للمبادرات التي تسعى إلى
توسيع دور المرأة في الحياة العامّة هو
العمل مع ومن خلال السّكّان المحليّين من
ذوي المصداقيّة والقدرة والخبرة. ذلك أنّ
البرامج التي يُنظر إليها على أنّها فرضت
على ليبيا من قبل الأجنبيّ تواجه ردّة فعل
عنيفة تحدّ من استغلالها وفعاليتها.

- تعميم مراعاة منظور التّووع الاجتماعيّ في
البرامج عبر مختلف المجالات، بما في ذلك
التّنمية والمساعدات الإنسانيّة والحوكمة
وبناء السّلام. ذلك أنّ الشّابات قد لا تتمكّن
من الوصول الكامل إلى الموارد والفرص
بسبب العوامل الموضّحة في هذه الورقة
إذا لم تكن هناك مبادرات وتوعية مدروسة
وموجّهة.

لصانعي السّياسة الليبيين:

- دمج مبدأ المساواة بين الجنسين بالكامل
في الدّستور وجميع التّشريعات، بما في

المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الليبية قامت ببناء معرفة مؤسسية هائلة في السنوات الأخيرة يمكن أن تزيد من استيعاب وفعالية المبادرات الجديدة التي تنظمها الحكومة.

- جعل المتطلبات القانونية لمنظمات المجتمع المدني أكثر مرونة. ذلك أن الإطار القانوني الحالي يعيق إنشاء وتشغيل الشبكات ومجموعات المجتمع المدني، وخاصة للشباب والشابات.

- منع الزواج المبكر وزواج الأطفال. ذلك أن هذه الممارسات تمنع الشباب من مواصلة تعليمهم ويمكن أن تعرقل تحررهن الاجتماعي والاقتصادي.

- تقديم الإرشاد النفسي والاجتماعي والخدمات الطبية المناسبة للعمر في المدارس والجامعات والمرافق الصحية. ذلك أن المراهقات والشابات بحاجة إلى فضاءات آمنة للحصول على الرعاية والدعم دون تمييز.

- مراجعة القوانين القائمة التي تميز بين فئات النوع الاجتماعي كتلك الواردة في المادة 424 من قانون العقوبات وذلك من أجل حماية الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل فعال. ذلك أن النظام الحالي يديم تطبيع العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الليبي.

لمنظمات المجتمع المدني الليبية:

- تسليط الضوء على قصص نجاح الشباب في المجتمع الليبي، بما في ذلك الأعمال التجارية غير التقليدية. حيث يجب استخدام كل من وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية، مع وجوب توجي الحذر لتجنب تعريض النساء للتحرش والتنمر.

- توعية المرأة بحقوقها والتزاماتها السياسية والاقتصادية. ذلك أن أحد أهم أدوار

ذلك القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والطلاق والطلاق والجنسية والتوظيف. ذلك أنه حتى التكرارات الحالية لمشروع الدستور تفشل في صياغة نهج شامل قائم على الحقوق.

- تضمين جميع الالتزامات بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة في عملية صنع القوانين المحلية. من ذلك مثلا، تنفيذ نهج يركز على الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وإدماج النساء بالكامل في قطاع الأمن وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2467، وتقديم خدمات الدعم المتخصصة للناجيات من العنف الجنسي.

- إصدار وإنفاذ القوانين التي تضمن تمثيل المرأة في جميع مستويات الحكومة. ذلك أن حصص مشاركة المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية والبلدية ستمثل نقطة انطلاق، ولكن يجب أيضا تمثيل المرأة وإدماجها في الهيئات التنفيذية والقضائية.

- تنفيذ سياسات لتوفير رأس المال ودعم بناء القدرات لرائدات الأعمال والباحثات عن عمل. حيث يجب على مؤسسات الدولة التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشباب زيادة دعمها للمرأة. ذلك أنه لا توجد نسبة حالية من صناديق التنمية الاقتصادية تلك مخصصة للنساء على وجه التحديد.

- التأكد من أن المناهج التعليمية المراعية للنوع الاجتماعي تعكس الطيف الكامل للإمكانيات المتاحة لكل من النساء والرجال. حيث يجب رفض الافتراضات والصور النمطية عن المرأة، ولا ينبغي استبعاد الفتيات من التدريب العملي.

- التنسيق مع المنظمات الوطنية والدولية التي تعمل على تمكين المرأة في ليبيا للتعرّف على أفضل الممارسات ودمج برامجها وتوسيع نطاقها وتكرارها. ذلك أن

المجتمع المدنيّ هو توسيع نطاق
الإمكانات للأشخاص الذين تمّ تهميشهم
تاريخيًا.

- تحسين قدرات المرأة في مهارات العمل
مثل التفاوض على الراتب والتسويق
والواجبات القانونية. ذلك أنّ العديد من
الشابات اللبنيّات لديهنّ القليل من
التدريب أو الخبرة في هذه المجالات، الأمر
الذي يجعلهنّ في وضع غير ملائم، خاصة
في القطاع الخاصّ.

- تحسين الوعي بالأدوار العديدة التي يمكن
أن تلعبها الشابات في بناء السّلام. ذلك أنّه
في مختلف البلدان حول العالم، عملت
النساء كوسيطات ومفاوضات ودعمات
مجتمعيّة وقائدات فكر. وهناك طرق لا
حصر لها يمكن أن تساهم بها الشابات في
بناء السّلام، بالإضافة إلى أدوارهنّ
التقليديّة.

- مواجهة السّرديات الأبويّة واللّغة الإقصائيّة
علنًا وعلى وسائل التّواصل الاجتماعيّ.
حيث يُعدّ تهديد ردّ الفعل الاجتماعيّ أحد
أكبر العوائق أمام زيادة مشاركة المرأة في
الحياة المدنيّة اللبنيّة. ولا شكّ أنّ تغيير
المواقف والسلوكيّات الاجتماعيّة سيكون
أمرًا صعبًا ويستغرق وقتًا طويلًا، ولكنّه مع
ذلك ضروريّ لتحقيق تغيير دائم.

- الضّغط على صنّاع القرار لتنفيذ التّغييرات.
حيث أنّ دور المجتمع المدنيّ لا يقتصر ولا
يمكن أن يقتصر على برامج التّعليم وبناء
القدرات. بل إنّ إحدى أهمّ وظائفه تتمثّل
في أن يكون صوتًا للمواطنين في صنع
القرار السّياسيّ، لا سيّما نيابة عن أولئك
الذين غالبًا ما يُحرمون من إبلاغ الصّوت عبر
القنوات الأخرى.

- مضاعفة نقاط وصول النّاجيات من العنف
المبنيّ على التّوع الاجتماعيّ إلى سلسلة
خدمات متعدّدة القطاعات ومتعدّدة

الأبعاد مناسبة للعمر من خلال الفضاءات
الآمنة للنساء والفتيات وخطوط المساعدة
والخدمات المتخصّصة. ويجب أن تشمل
هذه الخدمات السّلامة والأمن والصّحة
العقليّة والدّعم التّفسيّ والاجتماعيّ
والمساعدة القانونيّة والمأوى في حالات
الطّوارئ والرّعاية الصّحيّة واللّوازم الصحيّة
النسائيّة المناسبة للعمر وبرامج التّمكين
الاجتماعيّ والاقتصاديّ وبرامج كسب
العيش.

للباحثين:

- تحسين جمع بيانات التّزاع والعنف
المصنّفة حسب الجنس والعمر. حيث أنّ
النقص الحاليّ في مثل هذه البيانات
يساهم في محو تأثير التّوع الاجتماعيّ
للصّراع اللبنيّ.

- تحسين جمع البيانات المصنّفة حسب
الجنس والعمر حول المشاركة الاقتصاديّة
والرفاه الماليّ. تستند معظم البيانات
المتاحة اليوم إلى الدّراسات الاستقصائيّة،
والتي، على الرّغم من قيمتها، لا تظهر
سوى صورة غير كاملة للوضع الاقتصاديّ
للمرأة اللبنيّة.

- تحسين ممارسات مشاركة البيانات. ذلك
أنّ العديد من المنظّمات تقوم بجمع
البيانات ذات الصّلة وإجراء البحوث حول
المرأة اللبنيّة، ولكن نادرًا ما يتمّ نشر هذه
الدّراسات بين جميع أصحاب المصلحة في
المجتمع الدّوليّ.

تغيير معايير السلام والصراع: تنفيذ القرارات الدولية

تمّ إيلاء اهتمام متزايد في العقود الأخيرة إلى أهميّة الأبعاد المتعلقة بالتّوع الاجتماعيّ والعمر في الصّراع وبناء السلام، والتي غالباً ما تقودها الهيئات الدوليّة. وتتمثّل إحدى الوثائق الأساسيّة في قرار مجلس الأمن رقم 1325، الذي تمّت الموافقة عليه في عام 2000، والذي يدعو إلى المشاركة المتساوية للمرأة في عمليّات السلام، وحماية المرأة من العنف (خاصّة العنف القائم على التّوع الاجتماعيّ)، وإدماج التّوع الاجتماعيّ في مجال إدارة الصّراع. ومؤخراً، أكّد قرار مجلس الأمن رقم 2467، الصّادر في عام 2019، على الحاجة إلى نهج يركّز على التّأجيات لمعالجة العنف الجنسيّ المرتبط بالتّزاع، ويقرّ الحاجة إلى الدّعم والمساعدة المتخصّصين للمتضرّرين. وفي هذا العام، تمّ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2535، الذي دعا الدّول الأعضاء إلى إشراك الشّباب في منع التّزاعات وحلّها. وحتى الآن، كان تنفيذ هذه التّماذج غير كافٍ في ليبيا، حيث لا تزال النّساء والشّباب (والشّابات على وجه الخصوص) مهمّشين في عمليّات السلام الرّسميّة ويفتقرون إلى الخدمات المخصّصة لمواجهة تحديّاتهم الفريدة.

المصادر: قرار مجلس الأمن الدوليّ عدد 1325 (2000). قرار مجلس الأمن الدوليّ عدد 2467 (2019)؛ قرار مجلس الأمن الدوليّ عدد 2535 (2020).

المنظّمات الوطنيّة والتّوع الاجتماعيّ: نموذج الهلال الأحمر الليبي (LRC)

كانت جمعيّة الهلال الأحمر الليبيّ، وهي عضو في جمعيّات الصّليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليّة، بدون منسّق لشؤون التّوع الاجتماعيّ من الثّمانينيات وحتى عام 2018، عندما أعيد إحداث هذا المنصب. في البداية، عارضت جميع المكاتب المحليّة الفكرة، ولكن اعتباراً من عام 2020، شغلت امرأة هذا المنصب في 26 مكتباً من أصل 36 مكتباً. ونتيجة لذلك، شهد مركز مصادر التّعلّم مشاركة متزايدة للمرأة في الأنشطة الميدانيّة، والدّورات التّدريبية، وغيرها من برامج بناء القدرات. وهناك نقاش متزايد داخل مركز مصادر التّعلّم حول قضايا المرأة ودور المرأة في المنظّمة. وبالإضافة إلى ذلك، ترى النّساء في المجتمع الليبيّ الأوسع مثالا للقيادات النّسائيّة في الصّليب الأحمر الليبيّ، ويتمّ تشجيعهنّ على التّطوّع مع المنظّمة وتولّي أدوار قياديّة في مجموعات أخرى. ولكنّ ولسوء الحظ، كان هناك ردّ فعل اجتماعيّ يمكن التّنبؤ به ضدّ زيادة ظهور المرأة وذلك من قبل البعض في المجتمع الليبيّ الذين يطالبون بإغلاق مناصب منسّق التّوع الاجتماعيّ. ومع ذلك، يُظهر مثال مركز مصادر التّعلّم كيف يمكن للمنظّمات الوطنيّة رفع مستوى النّساء وإلهامهنّ كقائدات ومشاركات من خلال التّوظيف الذي يراعي الفوارق بين التّوع الاجتماعيّ.

المصدر: مقابلة مع مسؤول في مركز مصادر التّعلّم (تمّ حجب الاسم بسبب مخاوف الخصوصيّة)، أغسطس 2020.

الملحق أ: المنهجية

يستند موجز السياسة هذا إلى سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أغسطس 2020. وقد دعت هذه المناقشات، التي تحمل عنوان "تعميق الاستقرار في ليبيا: دور الشابات في بناء السلام"، أكثر من اثنتي عشرة عشرة شابة ليبية لتبادل خبراتهم ووجهات نظرهم حول ثلاثة مواضيع أساسية هي: السلام والعمليات السياسية، ومكافحة التطرف العنيف، وفرص كسب العيش. وقد انضم المشاركون إلى المحادثة عن بُعد من جميع أنحاء ليبيا، وكان من بينهم نشطاء سياسيون وقادة من المجتمع المدني ورجال أعمال. وقاموا على مدار ثلاثة أيام، بمناقشة العقبات التي تواجه الشابات اللبنيات اللاتي يرغبن في المشاركة بشكل أكبر في بناء السلام، وتبادلوا مطالبهم من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية للتغلب على هذه التحديات. ولذلك فإنّ التحديات والتوصيات الموضحة في هذه الورقة مستمدة مباشرة من هذه المحادثات، على الرغم من أنه تمّ استكمالها بأبحاث وأدلة إضافية حسب الاقتضاء.

الملحق ب: العنف القائم على النوع الاجتماعي والمادة 424

إنّ ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي مع الإفلات من العقاب سيستمرّان إذا تواصل تطبيق قوانين التمييز بين النوع الاجتماعي مثل تلك الواردة في المادة 424 من قانون العقوبات في ليبيا. حيث تبرئ هذه المادة مرتكبي جريمة الاغتصاب في حال قرروا الزواج من الضحية. ومن الواضح أنّ هذه المادة تتعارض مع رغبات وحقوق الناجيات، وبما أنّها معروفة ومطبقة على نطاق واسع، فإنّها تشكّل حاجزًا كبيرًا أمام الوصول إلى الخدمات. ونتيجة لذلك، لا يؤدي ذلك إلّا إلى تعريض العديد من الناجيات المحتملات لخطر العواقب المهددة للحياة المرتبطة بالاغتصاب.

الملحق ج: فرص سبل العيش المتداخلة والعنف

من بين إحدى نقاط التّفاؤل في ليبيا هي أنّ النّساء ممثّلات بشكل جيد في الجامعات، ويتخرّجن بنفس معدّل تخرّج الرجال تقريبًا، وفقًا لدراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2020. ومع ذلك، فإنّ هذا لم يؤدّ إلى المساواة في الدّخل أو الوظائف عالية الأجر للمرأة في القطاع الخاصّ. حيث تكسب اللّبيبات الحاصلات على تعليم ثانوي ما معدّله 548 دينارًا لیبيا شهريًا، بينما يكسب الحاصلون على شهادة جامعيّة 795 دينارًا لیبيا، بزيادة قدرها 45 بالمائة. ومن ناحية أخرى، يتقاضى اللّبيبون الحاصلون على الثّانويّة العامّة 1358 دينارًا شهريًا في المتوسّط، مقابل 2271 دينارًا بدرجة علمية، أي قفزة بنسبة 67 بالمائة. وبسبب الفرص الاقتصادية المختلفة المتاحة للنّساء والرّجال في القطاع الخاصّ، أبلغت النّساء اللّبيبات عن عائد ماليّ أقلّ بكثير من التّعليم العالّي مقارنة بالرّجال اللّبيين. والفجوة ملحوظة بشكل خاصّ في قطاع النّفط، حيث أنّ المرأة غائبة فعليًا.

إنّ استبعاد النّساء من سوق العمل الخاصّ يجعلهنّ عرضة للضّغوط الماليّة والعنف المنزليّ وحتى التّطرف. وتشير الأبحاث حول مجنّدي تنظيم الدّولة الإسلاميّة من البلدان ذات الأغلبية المسلمة إلى أنّ بعض النّساء يرون في الانضمام إلى الجماعات المتطرّفة الحرّية من الثّقاليد والأعراف الثّقافية التّقيديّة (انظر، مثلا، مقالة رافيا زكريا بعنوان "النّساء والتّشدد الإسلاميّ"، مجلّة "ديسنت" الإلكترونيّة 2015). كما وجدت دراسات أخرى أنّ التّطرف يمكن أن يكون ردّ فعل على نقص الفرص (انظر مقال منظّمة مجموعة الأزمات الدوليّة ICG "نداء سوريا"، جانفي/يناير 2015).

المساهمات والشكر والتقدير
البحث والصياغة:
دانيال هيمنواي

مراجعة:
محمد المجبري
منسق مشاريع الشباب | صندوق الأمم المتحدة للسكان
elmagbri.unfpa.lby@ctg.org

سارة الهوني
معاون مشاريع | هيئة الأمم المتحدة للمرأة
sara.alhouni@unwomen.org

https://www.iri.org/sites/default/files/wysiwyg/iri_1_abya_municipal_councils_presentation.pdf

18 منظمة العفو الدولية، "ليبيا: المدافعات عن حقوق الإنسان ما زلن يتعرّضن للهجوم، بعد أربع سنوات من اغتيال ناشطة"، يونيو/حزيران 2018.

19 تيم ليستر وندى بشير، "هي من أبرز السياسيات في بلادها. قبل أيام اختطفت من منزلها". شبكة سي. أن. أن الإخبارية.

<https://www.cnn.com/2019/07/20/africa/libya-sergewa-intl/index.html>

20 هيئة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طاوله مستديرة، آب/أغسطس 2020.

21 نفسه.

22 مجلس العلاقات الخارجية، "ما تظهره الأبحاث".

<https://www.cfr.org/womens-participation-in-peace-processes/research>

23 إدريس، عفت. "تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 في ليبيا". K4D، 2017.

24 هيئة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طاوله مستديرة، آب/أغسطس 2020.

25 نفسه.

26 قانون مجلة العمل رقم 58 (1970)، قانون موازين واد للعمال المواطنين رقم 15 (1981)

27 هيئة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طاوله مستديرة، آب/أغسطس 2020.

28 نفسه.

29 نفسه.

30 نفسه.

31 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع على المرأة الليبية"، 2020، ص 31.

32 البنك الدولي، بوابة بيانات النوع الاجتماعي، 2020.

<http://datatopics.worldbank.org/gender/country/libya>

33 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع على المرأة الليبية"، 2020، ص 36.

34 هيئة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طاوله مستديرة، آب/أغسطس 2020.

35 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع على المرأة الليبية"، 2020، ص 36.

36 هيئة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طاوله مستديرة، آب/أغسطس 2020.

37 نفسه.

38 نفسه.

1 إميلي بورشفيلد، "ما كلّفه استبعاد النساء ليبيا،" أتلانتيك كاونسل، نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

2 نفسه.

3 هيئة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طاوله مستديرة، آب/أغسطس 2020.

4 إميلي بورشفيلد، "ما كلّفه استبعاد النساء ليبيا،" أتلانتيك كاونسل، نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

5 تقرير النازحين والعائدين، الدورة 31 (مايو- يونيو 2020).

https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/DTM_R31_IDPReturneeReport_FINAL_0.pdf?file=1&type=node&id=9400

6 خليفة أ. (2015). "النساء في ليبيا: الصّراع المسلّح المستمرّ وعدم الاستقرار السياسيّ والتطرّف يدعم السلام القائم على النوع الاجتماعيّ في وقت الحرب".

http://womeninwar.org/wordpress/wp-content/uploads/2015/08/Beirut/6/Asma%20Khalifa_Libyan%20Women%20in%20Conflict-UHGPW.pdf

7 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع على المرأة الليبية"، 2020، ص 25.

8 زواتي، هـ. (2014). "تحديّ ملاحقة الجرائم القائمة على النوع الاجتماعيّ المتعلقة بالنزاع في ظلّ العدالة الانتقالية الليبية". مجلة القانون الدوليّ والعلاقات الدولية. شتاء 2014، المجلد. 91-10:44.

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2548049

9 هيئة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طاوله مستديرة، آب/أغسطس 2020.

10 لانغي، زي (2014). "النوع الاجتماعيّ وبناء السلام في ليبيا: نحو سياسة الشمولية". مجلة دراسات شمال افريقيا. المجلد. 19، رقم 2: 200-210.

11 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع على المرأة الليبية"، 2020، ص 83. حيث وجد الاستطلاع أنّ النساء كنّ أكثر عرضة بمزتين للاعتماد على الأسرة والشبكات العائلية لحلّ جرائم العنف (60 في المائة من النساء مقابل 32 في المائة من الرجال).

12 هيئة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طاوله مستديرة، آب/أغسطس 2020.

13 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع على المرأة الليبية"، 2020، ص 53.

14 هيئة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، طاوله مستديرة، آب/أغسطس 2020.

15 إدريس، عفت. "تنفيذ قرار مجلس الأمن الدوليّ 1325 في ليبيا". K4D، 2017.

16 برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ، التشخيص السريع حول وضع الحكم المحليّ والتنمية المحلية في ليبيا، نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

17 مركز البصائر للبحوث المسحية، "أبحاث المجلس البلديّ الليبي"، 2016.

UNFPA Libya

Rue du Lac Windermere, Building Prestige F, 1053 Tunis

 <https://libya.unfpa.org>

 <https://www.facebook.com/UNFPALibya>

 <https://twitter.com/UNFPALibya>

UN Women

Maison Bleue - Rue de Lac Windermere
Les Berges du Lac I – 1053 Tunis – Tunisie

 <https://arabstates.unwomen.org/en>

 <https://www.facebook.com/unwomenarabic>

 <https://twitter.com/unwomenarabic>